Al-Yemenia University Journal
مجلة الجامعة اليمنية

وضع البُنوك الإسلامية اليمنية في ظل الوضع الاقتصادية القائم ووسائل المعالجة

أ.د. حسن ثابت فرحان
أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي
كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء

ملخص الدراسة:

أثرت الأزمة القائمة في اليمن - على الاقتصاد اليمني - بشكل عام. وكان الأثر بالغاً بشكل خاص على الجهاز المصرفي اليمني، ومن ضمن ذلك، الأثر على البنوك الإسلامية؛ فقد تأثرت عملياتها بالأزمة، وخاصة بعد سحب السيولة النقدية منها - من قبل البنك المركزي_ صنعاء – الأمر الذي سبب لها ذلك شللاً في عملياتها.

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور، تناول المحور الأول طبيعة عمل البنوك الإسلامية في ثلاث نقاط، تناولت النقطة الأولى: طبيعة عمل البنوك الإسلامية كمؤسسات مصرفية، هادفة إلى الربح مثلها مثل البنوك التجارية التقليدية إلا أنها تنفذ أنشطتها وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية. أما النقطة الثانية، فقد تم الحديث فيها عن كون البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية تخضع لقانون البنك المركزي اليمني، وقانون البنوك التجارية، وقانون المصارف الإسلامية، وغيرها من القوانين ذات العلاقة بحكم أنها تشكل جزءاً من الجهاز المصرفي اليمني. أما النقطة الثالثة، فقد تم التوضيح فيها أن عمليات البنوك الإسلامية منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتجنب استخدام الربا (الفائدة المصرفية) في كافة أنشطتها المصرفية، والاستثمارية باعتبار أنها تمثل البديل الشرعي للبنوك التجارية التقليدية.

تناول المحور الثاني معدل نمو أصول، وخصوم البنوك الإسلامية خلال الفترة (2010 – 2019م) إذ اتضح أن متوسط معدل نمو الأصول خلال الفترة المذكورة قد بلغ (11%) أما معدل نمو الخصوم، فقد بلغ خلال الفترة (4%)

وتناول المحور الثالث آثار الأزمة القائمة على البنوك الإسلامية في ثلاث نقاط: تم في النقطة الأولى الحديث عن الآثار الداخلية للأزمة، أما في النقطة الثانية فقد تم الحديث عن الآثار الخارجية. وفي النقطة الثالثة تم الحديث عن وسائل المعالجة التي اتخذتها البنوك الإسلامية للتخفيف من آثار الأزمة.

في المحور الرابع تم الحديث عن نقطتين، في النقطة الأولى، تم الحديث عن النتائج التي توصلت لها الدراسة،أما في النقطة الثانية فقد تم الحديث عن التوصيات التي خرجت بها الدراسة.

مقدمة:

أصبحت البنوك الإسلامية تشكل جزءًا أصيلاً من الجهاز المصرفي اليمني، وأصبحت أصولها تشكل نسبة (31%) من أصول الجهاز المصرفي اليمني وفقاً لبيانات عام 2019م، كما تشكل الودائع لديها نسبة (26%) من حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي، أما تمويلاتها فقد شكلت في المتوسط خلال الفترة (2010 – 2019م) نسبة (45%) وفقاً لبيانات عام 2019م (1)

لا شك إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اليمن - نتيجة للأوضاع السياسية، والأمنية القائمة- قد أثرت على أداء الجهاز المصرفي بكل مكوناته، وأثرت بالتالي على البنوك الإسلامية، والتقليدية على حد سواء، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تأثرت البنوك الإسلامية بالأزمة القائمة بنفس المستوى الذي تأثرت به البنوك التجارية التقليدية؟، أم إن هناك تبايناً بينهم في التأثر؟ ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة؛ لتقيس مدى تأثر البنوك الإسلامية بالأوضاع السياسية والأمنية القائمة في اليمن.

لغرض التعرف على هذا الأثر وقياسه كمياً، تم أخذ سنة 2010م كسنة أساس؛ باعتبار أن بياناتها كانت قبل أحداث عام 2011م التي ما تزال أحداثها متتالية حتى إعداد هذه الدراسة، كما تم أخذ بيانات عام 2019م كسنة مقارنة لقياس مدى التأثر من عدمه، وقياس حجم التأثر إن كان حاصلاً، وما أسباب هذا التأثر، أو عدم التأثر.. وهل تعود تلك الأسباب إلى الجانب الاقتصادي، أم السياسي، أم الأمني، أم إلى تلك الجوانب مجتمعة، أم تعود إلى طبيعة بنية البنوك الإسلامية، وطبيعة عملياتها التي تخضع للسياسة النقدية من جهة، وللرقابة الشرعية على عملياتها من جهةٍ أخرى، أم تعود إلى الإجراءات النقدية التي اتخذها البنك المركزي بحق البنوك؟

إن أحداث الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008م، قد تأثرت على إثرها كافة الأجهزة المصرفية في العالم، والأسواق المالية بدرجاتٍ متفاوتة.. إذ أظهرت أحداث تلك الأزمة، أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً من البنوك التقليدية؛ وذلك بسبب طبيعة عملياتها المقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم التعامل بالربا في المعاملات الاقتصادية؛ فهي لا تعتمد التعامل بالبيوع الآجلة، ولا غيرها من المساقات المالية التي تنطوي على الربا والغرر.. وهذا الأمر قد خفف كثيراً من آثار الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية في ذلك الوقت. ولا شك أن طبيعة أعمال البنوك الإسلامية المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، خففت عليها من أثار الأزمات المالية، والنقدية المتكررة الحدوث، وستنجو من آثار تلك الأزمات بقدر تمسكها بالضوابط الشرعية، والضوابط المصرفية المتخذة من قبل السلطات النقدية في أي بلد. ذلك أن البنوك الإسلامية ملزمة بالأخذ بالمعايير المصرفية التي تصدرها الجهات المعنية بالجوانب المالية، والمصرفية مثل لجنة بازل، وغرفة التجارة الدولية، والإجراءات المصرفية الي تصدرها البنوك المركزية المحلية، والدولية، كما إنها ملزمة بالأخذ بالمعايير المالية والمصرفية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية { أيوفا } بالإضافة إلى مقتضيات الشريعة الإسلامية في المجالين المالي، والمصرفي بشكل عام.

مشكلة الدراسة:

منذ أحداث عام 2011م وحتى هذه اللحظة، والجهاز المصـــرفي اليمني يعاني من صـــعوبات مالية، ومصـــرفية أثرت على عملياته، وبالتالي على مراكز البنوك المالية. ومن ثم كان لزاماً على الباحثين إجراء الدراسات والبحوث لمعرفة مستوى تلك الأثار، ومعرفة أسبابها، وماهي الإجراءات التي اتخذتها البنوك الإسلامية للتخفيف من تلك الآثار.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على أساس:

1- لم تتأثر البنوك الإسلامية في اليمن بالأزمة السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي تمر بها اليمن منذ عام 2011م. 2- لم تتأثر البنوك الإسلامية في اليمن بالإجراءات التي اتخذها البنك المركزي_ صنعاء – على إثر تفاقم الأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها اليمن.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة - من وجهة نظرنا - من كونها أول دراسة علمية تعرضت للأثار التي عانتها وتعانيها البنوك الإسلامية اليمنية؛ من جراء الأحداث السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي تعيشها اليمن منذ عام 2011م.

أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراســة إلى الإجابة على مجموعة من الأســئلة وهي: هل تأثرت البنوك الإســلامية بالأزمة الســياســية والاقتصــادية، والأمنية التي تمر بها اليمن منذ عام 2011؟ وإذا كانت قد تأثرت بأحداث تلك الأزمة فما حجم هذا التأثر؟، وما أســباب ذلك التأثر؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها للتخفيف من تلك الأحداث؟ هل ذلك التأثر يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها الســلطات النقدية حينها، أم إلى الإجراءات التي اتخذتها البنوك الإسلامية لحماية نفسها؟ أم إلى طبيعة عملها المنضبط بالتعاليم المصرفية والتعاليم الشرعية؟

المنهج العلمي الذي استخدم في إعداد هذه الدراسة:

استخدم الباحث (المنهج الوصفي التحليلي) لإجراء هذه الدراسة، وذلك من خلال سلسلة زمنية من بيانات أصول وخصوم البنوك الإسلامية في اليمن خلال الفترة (2010م - 2019م) وكذلك سلسلة بيانات عن البنوك التجارية التقليدية، ومن ثم إجراء التحليل اللازم لتلك البيانات، واستخراج المؤشرات المصرفية، وإجراء المقارنات بين البنوك الإسلامية، والبنوك التجارية التقليدية في اليمن.

مواد هيكل الدراسة:

للأغراض العلمية تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

1- البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية تجارية.

2- البنوك الإسلامية تخضع لقانون البنك المركزي، والقوانين ذات العلاقة.

3- عمليات البنوك الإسلامية منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية.

المحور الثاني: معدل نمو أصول، وخصوم البنوك الإسلامية خلال الفترة (2010م - 2019م)

1- معدل نمو الأصول.

2- معدل نمو الخصوم.

المحور الثالث: آثار الأزمة التي تمر بها اليمن على البنوك الإسلامية، ووسائل المعالجة

1- الآثار الداخلية.

2- الآثار الخارجية.

3- وسائل المعالجة.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

1- النتائج.

2- التوصيات.

المحور الأول: طبيعة عمل البنوك الإسلامية

سيتم الحديث في هذا المحور، عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية في ثلاث نقاط: سيتم في **النقطة الأولى** الحديث عن كون البنوك الإسلامية، مؤسسات مصرفية تجارية تنفذ أعمالها وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية. أما **النقطة الثانية**، فسيتم الحديث فيها عن البنوك الإسلامية كمؤسسات مصرفية، تخضع لقانون البنك المركزي، والقوانين المصرفية ذات العلاقة مثل: قانون البنوك التجارية، والقوانين الأخرى المتعلقة بالشأن المصرفي. وفي **النقطة الثالثة** سيتم الحديث عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية؛ كونها مؤسسات مصرفية تنفذ عملياتها وفقاً لأحكام الشريعة الا سلامية، والقوانين المصرفية ذات العلاقة.

أولاً.. البنوك الإسلامية كمؤسسات مصرفية تعمل في المجال المصرفي:

لا خلاف أن البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية: نشأت ومارست أعمالها على أسس مصرفية مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، وقانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000م، وقانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م، وقانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م، والمعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009م، والقوانين المصرفية ذات العلاقة. فهي مؤسسات مصرفية ربحية، تنفذ عملياتها المصرفية وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية.

جاء في المادة رقم (2) الفقرة (هـــــ) من قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م في تعريف البنك، أو المصرف ما يلي "أي شخص معنوي يمارس بصفة أساسية الأعمال المصرفية، ويشمل البنوك التجارية (بما في ذلك البنوك الإسلامية) والبنوك المتخصصة، أو أي فرع لأي مؤسسة أجنبية تعمل في المجال ل المصرفي " وكما هو واضح من نص المادة، فهي تشمل البنوك الإسلامية؛ كونها تمارس الأعمال المصرفية. أما فيما يتعلق بتعريف العمل المصرفي، فقد جاء في الفقرة (ح) من نفس المادة ما يلي: " قبول الودائع النقدية القابلة للد فع عند الطلب، أو حسب ترتيبات أخرى والقابلة للسحب بالشيك، أو الحوالة، أو أمر الصرف، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية "[2]

جاء في المادة (3) من قانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م، وتعديلاته ما يلي " تنشأ مصارف إسلامية داخل الجمهورية اليمنية بموجب أحكام هذا القانون، وتمارس أعمالها وفقا للدستور، وأحكام الشريعة الإسلامية " وكما هو واضح من نص المادة، أن البنوك الإسلامية تخضع في القيام بأعمالها المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية [3]

ثانياً.. البنوك الإسلامية تخضع لقانون البنك المركزي، والقوانين المصرفية الأخرى:

لا شك أن البنوك الإسلامية كمؤسسات مصرفية تخضع لقانون البنك المركزي، والقوانين المصرفية النافذة الأخرى؛

فقد نشأت البنوك الإسلامية وفقاً لتصاريح حصلت عليها من البنك المركزي اليمني، إذ نصت المادة (37) الفقرة (1) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000م على أنه " لا يجوز لأي شخص مزاولة الأعمال المصرفية - بما في ذلك أعمال الصرافة - إلا بتصريح من البنك " [4] ومعنى ذلك أن تصريح البنك المركزي، شرط مسبق لمزاولة أي بنك أعماله. ونصت المادة (5) الفقرة (1- أ) من قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م على ما يلي " باستثناء البنوك - التي تؤسس بموجب قوانين خاصة - يحظر على كل شخص مزاولة العمل المصرفي في الجمهورية، إلا إذا كان يحمل ترخيصاً بذلك صادرًا من البنك المركزي، الذي يحق له وحده إصدار مثل ذلك الترخيص " [5]

ونصت الفقرة (2) من المادة (37) من قانون البنك المركزي، على أن يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك العاملة في اليمن إذ نصت على " يقوم البنك بعمل بنك البنوك، ويجوز للبنك أن يفتح حسابات للبنوك، وأن يقبل الودائع منها، وأن يتحصل النقود، وغيرها من الاستحقاقات النقدية لها، وعليها " [6] وفي إطار وظيفة البنك المركزي كبنك للبنوك، فإنه يقوم بتقديم التسهيلات اللازمة للبنوك الإسلامية عند احتياجها لذلك؛ فقد نصت المادة (40) من قانون البنك المركزي المشار إليه على أنه " يجوز للبنك المركزي أن يقدم تسهيلات مالية للبنوك الإسلامية في حال احتياجها للسيولة عن طريق الإيداع الاستثماري لديها لفترات لا تتجاوز ستة أشهر، ولا تقل عن شهر، ويحصل على عائد من ذلك في نهاية السنة، على أن تكون هذه التسهيلات مغطاة بأية ضمانات متاحة في البنوك الإسلامية " [7] وبالطبع فإن العائد الذي سيحصل عليه البنك المركزي من البنوك الإسلامية، سيكون على أساس المشاركة في الأرباح؛ وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامي.

نصت المادة رقم (8) من قانون المصارف الإسلامية، على أن تقوم البنوك الإسلامية بممارسة أعمالها طبقاً للقوانين النافذة، إذ نصت هذه المادة على " تقوم المصارف الإسلامية بممارسة أعمالها المصرفية، والاستثمارية المختلفة حسب الأعراف، والقواعد المصرفية المتعارف عليها طبقاً للقوانين النافذة، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية " [8]

ثالثاً.. عمليات البنوك الإسلامية كمؤسسات مصرفية منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية:

إن الباعث على إنشاء البنوك الإسلامية، هو انتشار التعامل بالربا الذي ظهر في الأوساط المالية، والمصرفية في الدول العربية، والإسلامية.. وخاصة بعد دخول الاستعمار إلى الأقطار العربية، والإسلامية، ونقل معه صيغة البنوك التجارية التي تتعامل بسعر الفائدة. ومع تطور واتساع الأسواق المالية، والنقدية في العالم، تفشى الربا المتمثل باستخدام سعر الفائدة، كعائد على التعاملات المالية، والنقدية، والاقتصادية بشكل عام. ومن هنا نشأت فكرة إنشاء مصارف إسلامية، ومؤسسات مالية ومصرفية إسلامية، تتجنب التعامل بالربا امتثالاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا؛ بنوعيه ربا الديون، وربا البيوع أخذاً، وعطاءً. قال تعالى (يا أيها الذين أمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) [9] والفوائد المصرفية تعد من ربا الديون؛ باعتبارها تبادل مال بمال بين المودعين والبنك، والبنك والمقترضين مع زيادة أحد المالين (أموال المودعين، أو أموال البنك) عند استحقاق الدين.

لقد جاءت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية في اليمن من هذا المنطلق، وأُنشئت أربعة بنوك دفعة واحدة في عام 1996م بتراخيص من البنك المركزي، وتم إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م وتم تعديل بعض من مواده بالقانون رقم (16) لسنة 2009م، وتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية، والفروع الإسلامية حتى بلغ عددها في نهاية عام 2020م (5) خمسة بنوك إسلامية، أما عدد فروعها فقد بلغ (54) فرعاً، وعدد مكاتبها (30) مكتباً [10]

نصت المادة (3) الفقرة (أ) من قانون المصارف الإسلامية على: (تنشأ مصارف إسلامية داخل الجمهورية اليمنية بموجب أحكام هذا القانون، وتمارس أعمالها وفقاً للدستور، وأحكام الشريعة الإسلامية) [11] كما نصت المادة (5) من نفس القانون على (تقوم المصارف الإسلامية بكافة المعاملات، وأعمال التمويل والاستثمار اللازمة لتحقيق أغراضها؛ وفقاً للقوانين النافذة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ...) ونظراً لأن قانون البنك المركزي، وقانون البنوك، والقوانين المصرفية الأخرى تطبق على البنوك الإسلامية، والبنوك التجارية التقليدية، فقد ألزم المشرع اليمني البنك المركزي اليمني بأن

يُنشئ وحدة خاصة لديه تتولى الرقابة على أعمال المصارف الإسلامية. إذ تنص المادة (10) من قانون المصارف الإسلامية على " يُنشئ البنك المركزي اليمني وحدة تابعة له، تتولى الرقابة على المصارف المرخص لها بموجب هذا القانون على ألا تتعارض اللوائح، والإرشادات الصادرة من هذه الوحدة مع أحكام الشريعة الإسلامية ..." [12]

المحور الثاني.. معدل نمو أصول، وخصوم البنوك الإسلامية خلال الفترة (2010 – 2019م):

سيتم في هذا المحور، الحديث عن معدل نمو أصول، وخصوم البنوك الإسلامية خلال الفترة المذكورة؛ باعتبار أن معدل نمو أصول، وخصوم البنوك الإسلامية، يعكس مدى تأثرها بالأزمة القائمة من عدمه. وسيتم الحديث عن معدل نمو الأصول، والخصوم في مجموعها، كما سيتم الحديث عن معدل نمو **أهم البنود** في أصول، وخصوم البنوك الإسلامية؛ بغية الوصول إلى تقييم مدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة القائمة.

أولاً: معدل نمو أصول البنوك الإسلامية خلال الفترة (2010 - 2019م)

سيتم تتبع معدل أصول البنوك الإسلامية: على مستوى كل سنة من سنوات فترة الدراسة. كما سيتم التعرض لمتوسط معدل النمو خلال الفترة بكاملها. ويفيدنا تتبع معدل نمو الأصول - على مستوى كل سنة - معرفة أي السنوات أكثر تأثراً بالأزمة. أما متوسط معدل نمو الأصول خلال الفترة بكاملها، فسيساعدنا على معرفة محصلة نشاط البنوك الإسلامية خلال الفترة بكاملها، ومدى تأثرها بالأزمة. ومن ناحية أخرى، سيساعدنا تتبع معدل نمو أصول البنوك الإسلامية - خلال نفس الفترة - على معرفة مدى قدرة البنوك الإسلامية على توظيف مواردها، وعلى نوعية التوظيف، ومجالاته، وهل يعكس طبيعة توظيف البنوك الإسلامية لمواردها، أم يعكس طبيعة المرحلة التي تعيشها البنوك الإسلامية، في ظل الأزمة القائمة.

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن معدل نمو أصول البنوك الإسلامية خلال الفترة كان متذبذباً، ففي عام 2010م بلغ معدل نمو الأصول (15%) انخفض في العام التالي 2011م إلى (- 14 %) بالسالب، وبالطبع فإن عام 2011 م كان عام بداية أحداث الأزمة المستمرة حتى هذه اللحظة، أما في العامين التاليين 2012،2013م فقد ارتفع معدل نمو الأصول بنسبة (29، 27%) على التوالي، وفي العامين التالين شهد معدل النمو تراجعاً واضحاً إذ أصبح سالباً بنسبة (- 6، -1%) على التوالي، وهو ما يعكس اشتداد الأزمة في هذين العامين. وفي الأعوام التالية أصبح معدل نمو الأصول موجباً، إلا أنه كان متذبذباً. وفي تقدير الباحث فهو كان يعكس استمرار الأزمة. أما على مستوى متوسط الفترة بكاملها فقد بلغ (11%) وهو كمحصلة للفترة بكاملها، وهو معدل متواضع، بالقياس إلى معدل نمو أصول البنوك الإسلامية المعهود سنوياً؛ بالمقارنة مع عقد من الزمن لما قبل حدوث الأزمة.

على مستوى بنود الأصول، يلاحظ أن الاستثمارات الخارجية للبنوك الإسلامية، كانت أكثر البنود تأثراً، إذ كان متوسط معدل نموها خلال الفترة سالباً، فقد بلغ (- 8%) ذلك أن معدل نمو هذا البند - في معظم سنوات الفترة - كان سالباً، وعلى مستوى مبالغ السنوات، فقد كان حجم الاستثمارات الخارجية في عام 2010م (235) مليار ريال يمني ثم بدأ يتضاءل تدريجياً حتى وصل في عام 2019م إلى (87) مليار

ريال فقط، أي أنه تراجع بنسبة (63%) يليه في التأثر بند الأصول الخارجية، إذ بلغ متوسط معدل نموها خلال الفترة (1%) فقط. ويمكن الربط بين معدل نمو البندين، فحيث تأثرت الاستثمارات الخارجية، تأثرت أيضا الأصول الخارجية، وهذا التقسيم مأخوذ من بيانات البنك المركزي_ صنعاء.

في الاتجاه المعاكس، نلاحظ أن بند النقدية بالخزائن، قد نما في المتوسط خلال الفترة بنسبة (26%) يليه بند أرصدة لدى البنك المركزي؛ إذ بلغ متوسط معدل نموه خلال الفترة (14%) وفي اعتقادنا أن ذلك يعكس طبيعة الفترة التي تعيشها اليمن بشكل عام، والبنوك بشكل خاص؛ فزيادة الأرصدة النقدية يعكس قلق البنوك من المخاطر التي تكتنف الاستثمارات في ظل الأزمة القائمة، ويؤكد هذا الاستنتاج النظر إلى متوسط معدل نمو تمويلات البنوك الإسلامية خلال الفترة: إذ بلغ متوسط معدل نمو التمويلات خلال الفترة(10%) ومعدل نمو هذا البند كان متذبذباً كثيراً خلال سنوات الفترة، فقد كان يشهد قفزات كبيرة في بعض السنوات، وتراجعاً في سنوات أخرى. أي أن هناك قلقاً، واضطراباً في توظيفات البنوك لأصولها، وفي أولوياتها الاستثمارية . ونعتقد أن أكبر هاجس كان يؤرق البنوك الإسلامية، هو مستوى السيولة.

ولا تتوفر بيانات عن القوائم المالية - على مستوى البنوك الإسلامية - حتى يمكن معرفة أثر الأزمة، على ربحية كل بنك من البنوك الإسلامية. وإنما تم الحصول على هذه البيانات من الميزانية المجمعة التي ينشرها البنك المركزي - مع تحفظنا عليها - خلال الفترة (2015- 2019م)

من البنود الأخرى - التي شهدت نمواً كبيراً في أحجامها **الأرصدة لدى الحكومة** - فقد بلغ متوسط معدل نموها خلال الفترة (24%) والظاهر أن هذه الأرصدة، تشمل استثمارات البنوك الإسلامية، في الصكوك الإسلامية التي أصدرتها الحكومة. مع العلم أن مدد هذه الصكوك قد انتهت، وصُفِيت، وجُمدت مبالغها - في حسابات البنوك الإسلامية - لدى البنك المركزي [13]

من البنود الأخرى - التي نمت خلال الفترة أيضاً - تمويلات البنوك الإسلامية للقطاع الخاص؛ إذ بلغ متوسط معدل نموها خلال الفترة (8%) ورغم أن معدل النمو متواضع؛ باعتبار أن البنوك بشكل عام، يتركز نشاطها في تمويل القطاع الخاص من الأفراد والمؤسسات. فإن حجم هذا البند كان كذلك متذبذباً خلال الفترة، ويعكس السلوك العام لنشاط البنوك الإسلامية خلال الفترة. كما إن البنوك الإسلامية تتميز بأنها تقوم بالاستثمار المباشر بنفسها، مثل بناء المدن السكنية.

من بنود الأصول الأخرى - التي كان نموها موجباً خلال الفترة - بند **"حسابات المراسلين في الخارج "** إذ بلغ متوسط معدل نموه خلال الفترة (7%) إلا أن معدل نموه كان كذلك متذبذباً خلال الفترة. ويعكس السلوك العام لنشاط البنوك الإسلامية خلال الفترة، مع العلم أن البنوك اليمنية بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل خاص تعاني من صعوبات في التعامل مع البنوك المراسلة في الخارج؛ بسبب دخول اليمن تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بسبب الأحداث الأمنية القائمة في اليمن.

ثانياً: معدل نمو خصوم البنوك الإسلامية خلال الفترة (2010 - 2019م)

تناولت الدراسة - في النقطة الأولى - معدل نمو أصول البنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة. وستتناول - فيما يلي - تتبع معدل نمو خصوم البنوك الإسلامية، خلال نفس الفترة. وأول ملاحظة نبديها على الخصوم: أنها - في بعض السنوات - لا تساوي الأصول، مع أنه - من الناحية المحاسبية - لا بد أن تتساوى الأصول مع الخصوم. وهذه من المشاكل التي تواجه الباحثين فيما يتعلق بمدى سلامة البيانات. والأمر يرجع - في تقديرنا - إلى عدم تضمين بعض البنود في الخصوم: إما لضآلتها، أو كونها خارج الميزانية مثل الالتزامات العرضية (الودائع المقابلة للضمانات، والاعتمادات)

بشـكل عام، يلاحظ أن اتجاه النمو لبنود الخصـوم يسـير في نفس اتجاه معدل نمو الأصـول من حيث: الضآلة، والتذبذب، وهو أمر طبيعي؛ لأن شقي ميزانية أي بنك ترتبط أحدهما بالآخر.

أظهرت الدراسة - عند الحديث عن متوسط معدل نمو الخصوم خلال فترة الدراسة – أنه قد بلغ (11%) بينما نلاحظ أن متوسـط معدل نمو الخصـوم - خلال الفترة - قد بلغ (4%) فقط، وهذا يوافق ما سـبق أن ذكرناه في الفقرة السابقة: من أن حجم الخصوم في بعض السنوات أقل من حجم الأصول، وأبدينا بعض الأسـباب. إلا أنه يمكن القول إن كون متوسـط معدل النمو - خلال الفترة - موجب، فإن ذلك يعد مؤشـراً إيجابياً في ظل الأزمة السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي تمر بها اليمن في الوقت الراهن.

على مستوى تحليل بنود الخصوم رأسياً، يلاحظ أن أول بند من بنود الخصوم، هو الالتزامات الخارجية، ويلاحظ أن مبالغها محدودة. كما إن متوسـط معدل نموها خلا الفترة ضـئيل فهو لم يتجاوز (3.%) وفي تقديرنا أن ذلك يعكس طبيعة العلاقة بين البنوك الإسلامية، والبنوك العالمية المراسلة لها؛ فقد تأثرت هذه العلاقة، لدرجة أن أغلب البنوك العالمية - خاصة البنوك الأمريكية والأوربية - رفضت أن تراسل للبنوك اليمنية. كما يعكس - في نفس الوقت - تراجع حجم الودائع، خاصـة في النصـف الثاني من الفترة. وإذا ما أخذنا معدلات التضخم السنوية خلال الفترة، فإن قيمة الودائع ستتضاءل.

تعد الودائع أحد أهم مكونات الخصوم. وتشكل في المتوسط حوالي (70%) من الخصوم، والنسبة الباقية تتوزع بين بنود الخصـــوم الأخرى. ويلاحظ - من بيانات الجدول رقم (2) - إن معدل نمو الودائع كان متذبذباً خلال سنوات الفترة. كما إن معدل النمو قد شهد تراجعاً كبيراً خلال الفترة (2014- 2019م) أما على مستوى الفترة بكاملها، فقد بلغ متوسط معدل النمو (5%) وهو كما يلاحظ معدل متواضـع، بالقياس إلى متوسـط معدل نمو بعض بنود الخصـوم الأخرى. إلا أنه متوافق مع متوسـط مع معدل نمو الخصـوم البالغ (4%) باعتبار أن حجم الودائع، يعد أهم مكون في الخصوم.

على مستوى هيكلة الودائع، يلاحظ أن الودائع تحت الطلب تشكل حوالي (40%) في المتوسط من حجم الودائع خلال الفترة. أما متوســـط معدل نموها خلال الفترة فقد بلغ (24%) وهو أكبر معدل نمو بين الخصوم. كما يعكس ارتفاعه ارتفاع مخاطر الاستثمار، وميل البنوك، والعملاء إلى التحوط بتسييل نسبة كبيرة من اســـتثماراتهم. وقد لاحظنا - عند الحديث عن أصـــول البنوك الإســـلامية - أن بندي النقدية بالخزائن، والأرصدة لدى البنك المركزي، كانا مرتفعين نسبياً؛ فقد بلغ متوسط معدل نموهما خلال الفترة (26، 14 %) على التوالي. وهذا الأمر يعزز ما ســـبق أن ذكرناه: من أن الأوضـــاع الســـياســـية، والاقتصادية، والأمنية قد أثرت على عمليات البنوك الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاستثماري، وأصبح الهاجس الأكبر لديها هو توفير قدر من السيولة؛ لمجابهة الطلبات المتزايدة للعملاء، على سحب ودائعهم.

تشكل الودائع الآجلة – بعد الودائع تحت الطلب - المرتبة الثانية في هيكل الودائع لدى البنوك الإسلامية؛ فهي تشـكل في المتوسـط نسـبة (35%) من حجم الودائع. وفي الأحوال الطبيعية، نجد أن الودائع الآجلة تحتل المرتبة الأولى في هيكل الودائع لدى البنوك بشـــكل عام - ومنها البنوك الإســـلامية - واحتلالها المرتبة الثانية - في الوقت الراهن - إنما يعكس طبيعة المرحلة التي تمر بها البنوك الإســـلامية، وطبيعة الأولويات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية، فهي تنهج سياسة المحافظة على البقاء، أكثر منها سياسة النمو والتطور.

على مستو النمو - خلال فترة الدراسة - يلاحظ أن متوسط معدل نمو الودائع الآجلة - خلال تلك الفترة – قد بلغ (9%) فقط، وهو معدل متواضع، بالقياس إلى معدل نمو الودائع تحت الطلب، والودائع المخصصة

البالغ متوسط معدل نموها خلال الفترة (21%) فرغم ضآلة أحجام الودائع المخصصة - بالقياس إلى أحجام الودائع الأخرى - فإن معدل نموها، قد احتل المرتبة الثانية بعد الودائع تحت الطلب. وفي اعتقادنا، فإن ذلك يعكس السياسة التشغيلية للبنوك الإسلامية: فالمعروف أن هذا النوع من الودائع، غالباً ما يودعها أصحابها؛ مقابل خدمات مصرفية يطلبونها من البنوك مثل: خدمات الحوالات، وتقديم الضمانات، وفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد، أو التصدير. ففي الأحوال الطبيعية، عادة ما تطلب البنوك ودائع مقدمة بنسبة (20%) من حجم الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. أما في الأحوال غير الطبيعية فإن تلك النسبة ترتفع، وقد تصل إلى (100%) من قيمة الضمانات، أو الاعتمادات المستندية.

من بنود الودائع الأخرى - التي تلفت الانتباه - الودائع بالعملات الأجنبية؛ إذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (2) التذبذب الكبير في أحجامها، ومعدل نموها خلال الفترة: فقد بلغ حجمها في عام 2010م (273) مليار ريال يمني، أما معدل نموها، فقد بلغ في ذلك العام (35%) وبالمقابل نلاحظ أن حجمها في نهاية الفترة في عام 2019م قد انخفض إلى (227) مليار ريال يمني، أي بنسبة انخفاض قدرها (17%) أما معدل نموها، فقد بلغ في ذلك العام (- 1%) وبالنظر إلى متوسط معدل نموها خلال الفترة بكاملها، فقد بلغ (- 2%) وهو ما يعكس - خلال الفترة - تراجع أحجام الودائع بالعملات الأجنبية.

يعد بندا (رأس المال والاحتياطيات) من أهم البنود في جانب الخصوم في موازنات البنوك؛ ذلك أنه يعكس مدى تغطية رأس المال، والاحتياطيات لالتزامات البنوك، وخاصة الودائع، إذ يشكل خط الدفاع الأول عن الالتزامات. كما تعكس نسبة رأس المال، والاحتياطيات (حقوق الملكية) إلى إجمالي الودائع الكفاءة الحدية لرأس المال. ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن الكفاءة الحدية لرأس المال في البنوك الإسلامية مجتمعة، قد بلغت في عام 2010م (15%) وفي منتصف الفترة في عام 2014م بلغت (14.4%) أما في نهاية الفترة في عام 2019م فقد بلغت (20%) وهو ما يعكس زيادة التحوط لدى البنوك الإسلامية، خاصة في ظل الظروف القائمة.

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (2) يلاحظ أن بندي رأس المال، والاحتياطيات قد نمَوَا بمعدل أكبر من معدل نمو الودائع؛ ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط معدل نمو الودائع خلال الفترة (5%) يلاحظ أن متوسط معدل نمو رأس المال والاحتياطيات خلال الفترة (9%) أي حوالي ضعف معدل نمو الودائع. ويجدر التنبيه هنا، أن الزيادة في بند رأس المال، والاحتياطيات يرجع إلى الاقتطاع المتزايد للاحتياطيات من صافي الأرباح، وإضافتها إلى رأس المال - لا إلى زيادة رأس المال الأصلي - وذلك لتعزيز رأس المال من ناحية، وللوفاء بمتطلبات بازل (1،2) كمتطلبات لرفع نسبة كفاءة رأس المال [14]

يعد بند (خصوم أخرى) مُجّمعاً للخصوم الصغيرة الحجم، التي لم يتم تضمينها في بنود الخصوم سابقة الذكر الواردة بالجدول رقم (2) ويلاحظ من الجدول، أن حجم هذا البند تناقص خلال الفترة، إذ كان معدل نموه في معظم السنوات سالباً، كما إن متوسط معدل نموه خلال الفترة قد كان سالباً بنسبة (- 3%) ويعكس الوضع العام لاتجاه بنود الأصول والخصوم خلال فترة الدراسة.

المحور الثالث: آثار الأزمة على البنوك الإسلامية في اليمن، ووسائل المعالجة التي اتخذتها البنوك الإسلامية.

لا شك أن البنوك بشكل عام - والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص- قد تعرضت لآثار جمة من جراء الأزمة السياسية، والاقتصادية، والأمنية القائمة.. وقد رأينا كيف انعكس ذلك على تدني معدل نمو أصولها وخصومها، وإعادة هيكلة سياساتها التشغيلية، وكيف أعطت الأولوية لتوفير السيولة النقدية لمقابلة سحب العملاء لودائعهم، كما إنها - في نفس الوقت - اتخذت بعض المعالجات؛ للتخفيف من آثار الأزمة، ووقف التدهور الحاصل في الودائع لديها، وفي أنشطتها الاستثمارية.

ستتناول الدراسة - في هذا المحور - الآثار التي تعرضت لها البنوك الإسلامية؛ من جراء الأزمة التي تمر بها اليمن في ثلاث نقاط: ستتناول في النقطة الأولى الآثار الداخلية، ونقصد بها تلك الآثار التي حدثت: 1- إما داخل البنوك نفسها مثل: تراجع حجم الودائع، وزيادة سحب الودائع من قبل العملاء2- أو في محيطها المصرفي داخل اليمن، مثل تجميد حساباتها لدى البنك المركزي اليمني. وفي النقطة الثانية، ستتناول الدراسة الصعوبات الخارجية، ونقصد بها تلك الصعوبات، التي تلاقيها البنوك الإسلامية في تعاملاتها المالية، والمصرفية مع العالم الخارجي مثل: رفض البنوك التجارية العالمية - خاصة البنوك التجارية الأمريكية، والأوروبية - العمل كمراسلة للبنوك الإسلامية اليمنية. وفي النقطة الثالثة ستتحدث الدراسة عن وسائل المعالجة، التي اتخذتها البنوك الإسلامية؛ للتخفيف من آثار الأزمة سواء على المستوى الداخلي، أو على المستوى الخارجي.

أولاً.. الصعوبات الداخلية:

إن أهم هذه الصعوبات ما يلي:

1- قيام البنك المركزي بتجميد حسابات البنوك الإسلامية لديه:

من المعروف أن البنوك - بشكل عام - يكون لها حسابات لدى البنك المركزي: سواء: 1- تلك الحسابات المرتبطة بإيداع احتياطياتها الإلزامية - التي تأتي في إطار إيداع نسبة الاحتياطي الإلزامي – 2- أو الحسابات الجارية، التي يتم فيها إيداع فوائضها النقدية، التي تنفذ من خلالها عملياتها مع البنك المركزي. فقد قام البنك المركزي بتجميد تلك الحسابات، وأصبحت البنوك غير قادرة على السحب منها، وعجز البنك المركزي - جراء استمرار الأزمة السياسية والأمنية في البلاد - عن إرجاع تلك الأموال. وقد انعكس ذلك على قدرة البنوك الإسلامية، على الوفاء بالتزاماتها سواء المصرفية، أو الاستثمارية: فالمعروف أن البنوك تعمل بالأموال غير المكونة من رأس المال، والودائع، والاحتياطيات، والأرباح المرحلة، وهذه تعمل على إدارة تلك السيولة، وعندما قام البنك المركزي بتجميد حساباتها، عانت من عدم قدرتها على إدارة سيولتها النقدية؛ لتحقيق أهدافها النقدية، والاستثمارية.

2- عدم قدرة البنوك الإسلامية، على رد قيمة ودائع عملائها عند طلبها:

من أهم مميزات البنوك بشكل عام - والبنوك الإسلامية كذلك - هو قدرتها على رد ودائع عملائها إليهم عند الطلب- خاصة الودائع الجارية – والتزامها المؤكد بردها. بل إن القوانين المصرفية – في جميع دول العالم - تلزمها بذلك. ولما كان البنك المركزي اليمني قد جمد حسابات البنوك لديه، فإن البنوك الإسلامية، أصبحت غير قادرة على دفع ودائع عملائها الاستثمارية - التي أودعت قبل أزمة السيولة - إليهم نقداً عند الطلب، ولجأ ت إلى إعطائهم شيكات مسحوبة على البنك المركزي. إلا أن البنك المركزي كذلك يعاني من أزمة سيولة، وبالتالي تعقدت مشكلة السيولة، وأصبح يتحمل عبأها المودعون من الأفراد

والمؤسسات. وقد تتحمل البنوك فقد جزء من عملائها خاصة أولئك العملاء، الذين تقتضي أعمالهم سحب شيكات على حساباتهم في البنوك، أو إجراء الحوالات،أو تقديم الضمانات،أو فتح الاعتمادات المستندية .

3- تراجع فتح الحسابات لدى البنوك الإسلامية:

يقاس نجاح أي بنك، بعدد الحسابات المفتوحة لديه، وبقدرته على توظيف الأموال المجمعة لديه. ومع نشوء أزمة السيولة، فقد تراجع عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك الإسلامية؛ نتيجة فقدان الثقة بهذه البنوك، ولعدم قدرتها على رد الأموال لعملائها عند الطلب. وفي نفس الوقت لم تستطع فتح حسابات استثمارية لعملائها من طالبي الأموال، وأصبحت مشكلتها مزدوجة: 1- فلا حسابات للعملاء جديدة تدر الأموال2- ولا قدرة على تلبية طلبات العملاء من التمويل. ولا شك أن هذا الوضع مقلق للبنوك الإسلامية، ويشكل هاجساً يومياً.

4 – عدم القدرة على تداول الطبعة الجديدة من العملة في بعض المحافظات:

أدى عدم تداول الطبعة الجديدة من العملة الوطنية في بعض المحافظات، إلى مضاعفة مشكلة السيولة لدى البنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص. كما أثر على عملياتها المصرفية المرتبطة بالسيولة النقدية: كالصرافة، والحوالات، والسحب من الحسابات الجارية الخاصة بالعملاء، خاصة العملاء الذين لديهم نشاطات في مناطق تداول العملة القديمة - ومناطق تداول العملة الجديدة - وهم فئات التجار، ورجال الأعمال فأغلب هذه الفئة لديهم نشاطات في أكثر من محافظة.

5- ارتفاع عمولة الحوالات بين صنعاء، وعدن وبعض المحافظات الأخرى:

بسبب الأزمة السياسية، والأمنية القائمة ظهر تفاوت كبير في أسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى وصل إلى حوالي (50%) من قيمة الحوالة، وقد أدى ذلك إلى عدم قدرة البنوك الإسلامية على تقديم بعض الخدمات المصرفية لعملائها كخدمات: الصرافة، والحوالات النقدية، والتمويلات الاستثمارية. ولا شك أن هذا الأمر يعيق نشاط البنوك الإسلامية، ويجعلها تفقد كثيراً من عملائها.

6 – ظهور سعرين لصرف الريال مقابل العملات الأخرى:

بسبب أزمة السيولة لدى البنوك، ظهر تعدد لأسعار شراء العملات الأجنبية: 1- سعر للشراء النقدي 2- وسعر للشراء بالشيكات المسحوبة على حسابات البنوك الإسلامية لدي البنك المركزي بفارق بين السعرين قد يصل إلى (50%) وهذه من الإشكالات التي تعاني منها البنوك الإسلامية في التعامل مع عملائها، وهذا أمر يتنافى مع طبيعة عمل البنوك، بل إنه يعد خللاً كبيراً في السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي.

7- تشتت القيادات المصرفية بين صنعاء وعدن:

بسبب حدوث الأزمة، تشتت كثير من القيادات المصرفية بين صنعا وعدن، وخاصة بعد نقل عمليات البنك المركزي إلى عدن في منتصف عام 2016م، وما ترتب على ذلك من تضارب القرارات، والتوجيهات التي أربكت العاملين في البنوك الإسلامية، وأثرت على عملياتها. كما أثر هذا الأمر على علاقة البنك المركزي، والبنوك اليمنية بشكل عام مع العالم الخارجي، وقيام السلطتين النقديتين في صنعاء، وعدن بالتملص من الالتزامات السابقة (قبل النقل) التي علي الحكومة للبنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية كذلك، واعترفت السلطات النقدية في عدن مؤخراً بالالتزامات التي كانت قبل النقل لكنها - في نفس الوقت - لم تَفِ بتلك الالتزامات [15]

8- عدم تجديد العمل بالصكوك الإسلامية أسوة بأذون الخزانة العامة.

كانت فكرة استخدام أذون الخزانة العامة، قائمة على تمويل عجز الموازنة العامة بوسائل مالية غير تضخمية. وبدأ استخدامها منذ مارس عام 1995م. ونظراً لأن البنوك الإسلامية، لا تستطيع الاستثمار في أذون الخزانة العامة، واستغلالاً للسيولة المتواجدة لديها، قامت الحكومة اليمنية - ممثلة بالبنك المركزي، ووزارة المالية - بإصدار صكوك إسلامية لتمويل بعض المشاريع الحكومية، اكتتبت فيها البنوك الإسلامية، وقد بلغت قيمتها - حتى نهاية عام 2019م - (61) مليار ريال يمني، وقد انتهت مدة هذه الصكوك، وتم تصفيتها، وردها إلى الحسابات الجارية الخاصة بالنبوك الإسلامية لدى البنك المركزي، وبالتالي جُمدت مبالغها لدى البنك المركزي، وأصبحت مجرد أرصدة حسابية في حساباتها - لدى البنك المركزي - دون أن يكون لها وجود مادي في الحسابات. ولم تستطع البنوك الإسلامية الاستفادة منها، بينما البنوك التجارية المستثمرة في أذون الخزانة العامة، يتم تجديد أذون الخزينة العامة الخاصة بها، وتحصل على سعر فائدة عليها - هو أعلى من سعر الفائدة في السوق بنقطتين - ما فوت على البنوك الإسلامية أرباحاً كبيرة، خاصة مع تزايد مدة التجميد.

9- تفاقم أزمة الديون المتعثرة:

عادة ما تنشأ لدى البنوك ديون متعثرة؛ نتيجة نكول بعض العملاء، أو تعثرهم، أو إفلاسهم، وهذا يؤدي إلى تراكم الديون المتعثرة. ونتيجة للأزمة القائمة، فقد تراكمت الديون المتعثرة لدى البنوك الإسلامية، وأصبحت تشكل مشكلة كبيرة، عملت على تآكل رؤوس أموالها، واحتياطياتها، وأثرت بالتالي، على أرباحها، وسيولتها، وثقة عملائها بها.. وقد تقمصت محلات الصرافة دور البنوك في: فتح الحسابات، وتقديم الخدمات المصرفية - خاصة أعمال الصرافة والحوالات الداخلية والخارجية، وفتح الحسابات - ومن ثم تفاقمت مشكلة البنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل خاص.

10- تحول العملاء ومن ثم السيولة النقدية إلى الصرافين:

نتيجة لأزمة الثقة - التي تعرضت لها البنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل خاص، ونتيجة لعدم قدرة عملاء البنوك على السحب من ودائعهم، أو إجراء العمليات المصرفية عليها - فقد تحول كثير من عملاء البنوك إلى الصرافين، وتحولت بالتالي السيولة النقدية إليهم. والملاحظ أن الإجراءات النقدية الصارمة - التي يفرضها البنك المركزي على البنوك - لا تفرض - بنفس المستوى - على الصرافين، ومن ثم تضاعفت مشكلة البنوك الإسلامية؛ لأن الصرافين أصبحوا مصدر جذب للودائع المصرفية، والخدمات المصرفية الأخرى، وعلى حساب البنوك، إذ خُلق جهاز مصرفي موازٍ للبنوك.

11- تناقص حجم أصول البنوك الإسلامية خلال الفترة:

لاحظنا أن متوسط معدل نمو الأصول - خلال الفترة - قد بلغ (11%) وهو معدل متواضع بالقياس إلى معدلات النمو، التي كانت تتحقق قبل الأزمة، وكذلك الحال في الخصوم التي بلغ متوسط معدل نموها خلال الفترة (4%) فقط. وقد جاء هذا التدني - في معدل نمو الأصول والخصوم - نتيجة لتراجع حجم الودائع خلال الفترة: فقد بلغ متوسط معدل نمو الودائع خلال الفترة (5%) فقط، مع العلم أن الودائع تعد أهم مكون من مكونات الخصوم، وتشكل في المتوسط حوالي (70%) من هيكل خصوم البنوك الإسلامية.

12- أثر تراجع حجم الودائع على بنود الأصول والخصوم الأخرى:

يلاحظ من خلال الجدولين (1،2) أن متوسط معدل نمو أغلب البنود إما متواضع، أو سالب، وخاصة في النصف الثاني من الفترة (2015- 2019م)

13- غياب البيئة الاستثمارية الآمنة في الداخل، والخارج:

أصبحت البنوك الإسلامية، تتحفظ على تمويل كثير من طلبات العملاء الاستثمارية؛ وذلك بسبب سوء الوضع القائم من الناحية الاقتصادية، والأمنية.. بالإضافة إلى أن سياسة التحوط - التي تتبعها البنوك الإسلامية - تقتضي توفير قدر من السيولة، لتلبية طلبات عملائها. وتشير بعض الإحصائيات، إلى أن نسبة الديون المتعثرة حتى نهاية عام 2017م تشكل (52.5%) من التمويلات الممنوحة للعملاء، وهي - كما يلاحظ - نسبة مرتفعة، تجعل البنوك - في ظل الأوضاع القائمة - تتردد في منح المزيد من التمويلات [16]

ثانياً الصعوبات الخارجية:

يُقصد بالصعوبات الخارجية: تلك الصعوبات التي تعاني منها البنوك الإسلامية في تعاملاتها - مع العالم الخارجي - بسبب الأزمة السياسية، والأمنية القائمة، ومن أهم تلك الصعوبات ما يلي:

1- عدم قيام البنوك المراسلة في الخارج بتغطية التزامات البنوك الإسلامية:

عادة ما تقوم البنوك المراسلة في الخارج، بتقديم الخدمات المصرفية للبنوك الإسلامية. إلا أنها بسبب الأزمة القائمة، رفضت تقديم تلك الخدمات مثل فتح الاعتمادات، أو تقديم الضمانات، إلا بتأمين كامل بنسبة (100%) من قيمة الاعتمادات، أو الضمانات.. وهذا الأمر يسبب حرجاً كبيراً للبنوك الإسلامية مع عملائها، خاصة العملاء القدامى من ذوي الجدارة الائتمانية، الذين تحرص البنوك الإسلامية على بقائهم، وتقديم الخدمات المصرفية لهم.

2- صعوبة ترحيل المبالغ النقدية من وإلى اليمن:

سواء في ذلك: 1- المبالغ النقدية الخاصة بتغطية الالتزامات المتبادلة بين البنوك 2- أو الخاصة بالاستثمار الخارجي. وقد ضاعف من تلك المشكلة اجتياح فيروس كورونا (covid 19) العالم بأسره، فتأثرت قدرة البنوك الإسلامية على ترحيل المبالغ النقدية، فتوقفت حركة التنقلات بين العواصم العالمية. ولم تنته أزمة فيروس كرونا، فها نحن في نهاية شهر يوليو 2021م، وقد ظهرت موجة جديدة تجتاح العالم، وهي أشد ضراوة في بعض البلدان من الموجة الأولى، ومعنى ذلك أن معاناة البنوك الإسلامية - المرتبطة بهذه المشكلة – ستستمر، خاصة مع عدم قدرة العالم، على إيجاد لقاح ناجع لهذا الفيروس.

3- صعوبة سحب البنوك الإسلامية لودائعها في الخارج، أو الإضافة إليها:

سواء في ذلك الودائع الجارية أو الاستثمارية. ويلاحظ من الجدول رقم (1) تدني حجم الأصول الخارجية خلال الفترة، فقد بلغ متوسط معدل نموها خلال الفترة (1%) فقط، وفي نفس الوقت ضَعُف حجم الالتزامات الخارجية، وتدنى معدل نموها خلال الفترة حيث بلغ (3. %) والمعدلان مرتبطان بعضهما ببعض، ويعكسان ضعف العلاقة بين البنوك الإسلامية اليمنية، والبنوك المراسلة لها في الخارج.

4- صعوبة الاستثمار في الخارج، وتدني عوائده، وارتفاع مخاطره:

هذا الأمر ظهر بعد دخول اليمن تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا تدخل تحته إلا البلدان التي في حالة حرب. ومن ثم أحجمت كثير من البنوك التجارية الخارجية، عن العمل كمراسلة للبنوك اليمنية، وخاصة البنوك الأوروبية، والأمريكية. ويلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (1) أن حجم الاستثمارات الخارجية للبنوك الإسلامية في الخارج – الذي كان في عام 2010م (235) مليار ريال – قد انخفض في عام 2019م إلى (87) مليار ريال. أما معدل نموها خلال الفترة، فقد أصبح بالسالب: إذ كان في عام 2010م (53%) ثم انخفض في عام 2019م إلى (- 8%) والمعدل – كما يلاحظ - بالسالب، وهذا لا شك يعكس مدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة القائمة.

5- رفض مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية تصنيف البنوك اليمنية:

نتيجة للأزمة السياسية، والأمنية التي تمر بها اليمن - وما ترتب عليها من تداعيات داخلية، وخارجية على البنوك اليمنية - تم رفض تصنيف البنوك اليمنية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية مثل (موديز، واستاندارد أند بورز...) الأمر الذي ترتب عليه (إحجام) كثير من البنوك العالمية، عن التعامل مع البنوك اليمنية، ومنها البنوك الإسلامية. ولذلك نجد أن بند (الالتزامات الخارجية) في قائمة الخصوم متواضع، وقد بلغ متوسط معدل نموه خلال الفترة (3. %) أي أقل من 1%، كذلك الحال في بند (حسابات المراسلين) في قائمة الأصول؛ إذ يلاحظ تدني أحجام مبالغة خلال الفترة، وتواضع معدل نموه، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار معدل التضخم السنوي خلال الفترة. والبنود الثلاثة السابقة مرتبط بعضها ببعض، وتنم عن ضعف العلاقة بين البنوك الإسلامية اليمنية، والبنوك المراسلة لها في الخارج، وهو وضع كما سبق الذكر مرتبط بوضع اليمن السياسي والأمني. وأخشى ما نخشاه - إذا استمرت الأوضاع القائمة – أن تتلاشى البنوك اليمنية ذات المراكز المالية (الضعيفة) والجدير بالذكر هنا: أن أي دولة تكون في حالة حرب، فإن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية ترفض - بدواعي الحرب - وضع تصنيف لبنوكه، وأحيانا يكون الرفض لأغراض أخرى.

6 – تصنِفت اليمن من قبل المجتمع الدولي كدولة هشة فاشلة:

نتيجة للأزمة السياسية، والأمنية التي تعاني منها اليمن، أصبحت البنوك والمؤسسات المالية اليمنية تعاني مما يسمى (مخاطر الدولة) لذلك نجد أن أغلب البنوك الأمريكية، والأوروبية أحجمت عن مراسلة البنوك اليمنية، ماعدا بنكاً إسبانياً واحداً هو البنك المغربي الإسباني (BMC) وهذا البنك يتبع رجل أعمال مغربياً، وربما أبقى علاقاته مع البنوك اليمنية؛ استغلالاً للفرصة بعد إحجام البنوك الأخرى، وشعوراً بالانتماء إلى العالم العربي. يضاف إلى ذلك أن البنوك الخارجية - التي ما زالت تقبل مراسلة البنوك اليمنية - لا تقبل تراسلا لأي بنك، بل تختار البنوك ذات المراكز المالية القوية، ومعنى ذلك أن البنوك اليمنية (الصغيرة) أكثر تأثراً بالأزمة، وهذا الأمر ضاعف من مشكلة البنوك في اليمن بشكل عام، والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص.

7- طول فترة الأزمة أرهق البنوك الإسلامية:

رغم معدل النمو المتواضع - الذي حققته البنوك الإسلامية في أصولها وخصومها، والودائع لديها، وتمويلاتها - فإن ذلك لا يتناسب مع الفترة الزمنية، ولا مع معدل التضخم خلال تلك الفترة الزمنية (2010- 2019م) ولا شك أن ذلك سيؤثر على أرباحها، وأرباح عملائها، ويضاعف من كلفة الفرصة البديلة الضائعة على مستوى البنوك الإسلامية، وعلى مستوى الجهاز المصرفي، بل وعلى مستوى الوطن بكامله في الوقت الحاضر. وكل هذا أثر بالتالي على ودائعها بالعملات الأجنبية في الخارج؛ إذ بلغ متوسط معدل نموها خلال الفترة (1%) وعلى استثماراتها الخارجية التي بلغ متوسط معدل نموها خلال الفترة بالسالب (- 8%) ومع استمرار الأزمة، واستمرار تداعياتها، فإن البنوك الإسلامية ستستمر معاناتها، خاصة إذا لم يغير البنك المركزي اليمني سياسته النقدية المتبعة في الوقت الحاضر، والتي تمت الإشارة إليها في متن الدراسة.

ثالثاً.. وسائل المعالجة:

إن خيارات البنوك اليمنية بشكل عام - والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص - في معالجة الأزمة محدودة. ومع ذلك، فقد اتخذت البنوك الإسلامية مجموعة من التدابير؛ للتخفيف من أثار الأزمة وهي كالتالي:

1- تخفيض حجم التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة؛ وذلك بسبب انخفاض حجم الودائع من ناحية، وبسبب المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتمويلات. فمن خلال بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ أن متوسط معدل نمو ودائع البنوك الإسلامية خلال الفترة (2010 – 2019م) كان (5%) فقط، ومتوسط معدل نمو تمويلات البنوك الإسلامية خلال نفس لفترة كانت (10%) وهو كما يلاحظ معدل نمو منخفض بالقياس إلى الفترة الزمنية، وبالقياس إلى معدل التضخم السنوي خلال نفس الفترة، وهذا الأمر يؤثر على علاقاتها بعملائها، وعلى مستوى أرباحها.

2- اتباع سياسة الحسابات المزدوجة للعملاء، وتتمثل في حساب إيداع نقدي، وحساب إيداع بشيك، ومن ثم فالمبالغ التي تودع نقداً يمكن السحب منها نقداً، أو إجراء عمليات مصرفية عليها، أما المبالغ التي أودعت بشيكات، فيتم السحب منها بشيكات. وهذه السياسة خففت من الضغط على سحب الودائع على البنوك الإسلامية، لكنها في نفس الوقت أثرت على العملاء، فتحول الكثير منهم إلى مؤسسات الصرافة، والبعض الآخر تحول إلى الحوالات المباشرة، بدلاً من فتح الاعتمادات عن طريق البنوك.

3- اتباع سياسة التسويف مع العملاء عند سحب الودائع: سواء في ذلك الودائع الجارية، أو الودائع الآجلة؛ وذلك من خلال تخفيض حجم المبالغ المسحوبة، ومن خلال تجزئة السحب على عدة أيام، أو أسابيع، أو أشهر. ومع أن هذا الأمر غير قانوني بالنسبة لأعمال البنوك- خاصة سحب الودائع الجارية - فإن البنوك اليمنية بشكل عام - والبنوك الإسلامية معها - قامت بذلك. وقد تغاضى البنك المركزي عن تلك المخالفات - بحكم الضرورة- بسبب شحة السيولة لدي البنوك، وكون البنك المركزي قد سحب جزءاً كبيراً من السيولة النقدية لدى البنوك، ولم يتح للبنوك الإسلامية فرصة استرجاعها منه.

4- قامت البنوك الإسلامية بكسر ودائعها في الخارج لتغطية التزاماتها أمام عملائها، مثل فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد، وتقديم الضمانات لعملائها بعد أن رفضت البنوك المراسلة بالخارج تغطية أي اعتمادات، أو ضمانات للبنوك الإسلامية إلا بتغطية نقدية بنسبة (100%) وهذا الأمر مخالف للأعراف المصرفية الدولية والمحلية، ويشكل استنزافاً لاحتياطيات البنوك الإسلامية من العملات الأجنبية، خاصة مع عدم القدرة على التحويل إلى الخارج؛ لتغذية حساباتها في الخارج.

5 – لاقت البنوك الإسلامية صعوبة كبيرة، في فتح الاعتمادات المستندية؛ لتغطية صفقات الاستيراد لصالح عملائها. كما لاقت صعوبة أيضاً في إجراء الحوالات الخارجية؛ ولذلك لجأت إلى الصرافين للتحويل إلى الخارج عن طريقهم. والحقيقة أنه في الوقت - الذي يشكل هذا الأمر مخرجاً للبنوك الإسلامية؛ لتقديم بعض الخدمات لعملائها - فإنه من المفارقات العجيبة أن تستعين البنوك بالصرافين لتنفيذ عملياتها، وهذا الأمر يعكس حجم الأزمة التي يعيشها الجهاز المصرفي اليمني بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل خاص.

6- تعاني اليمن - في الوقت الحاضر - من مشاكل سياسية واقتصادية، واجتماعية. وتعمل الأمم المتحدة - مع المجتمع الدولي، والحكومة اليمنية - على التخفيف من معاناة المجتمع اليمني؛ عن طريق منظماتها العاملة في اليمن مثل (منظمة الأوتشا، وبرنامج الغذاء العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ...) وذلك بتقديم المساعدات المادية والعينية لليمن، وكمخرج للبنوك اليمنية، وتجنباً للعوائق التي تقابلها عند تحويل الأموال إلى الخارج، فإنها عملت على الاتفاق - مع بعض المنظمات الدولية - على تغطية حساباتها في الخارج، مقابل قيام البنوك على الإيداع - مقابل تلك الودائع - في حسابات المنظمات الدولية في اليمن. وهو تصرف مناسب، يخفف من آثار الأزمة على البنوك اليمنية بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل خاص، ويخدم كلا الطرفين. وبالطبع فإن هذا الأمر، يعتمد على مدى قدرة البنوك الإسلامية على توفير السيولة النقدية بالعملة المحلية، والعملات الأجنبية في الداخل؛ لتلبية طلبات المنظمات الدولية،

خاصة مع تراجع حجم الودائع لديها. كما إن هذا الأمر يتأثر بالأوضاع السياسية والأمنية، فهو مخرج ربما غير مستقر، وقد لا يتاح إلا لبعض البنوك ذات المراكز المالية القوية، ولبعض الوقت.

المحور الرابع: النتاج والتوصيات.

خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

أولاً.. النتائج:

هناك مجموعة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة لعل من أهمها ما يلي:

1- من المعلوم أن أصول البنوك الإسلامية أصبحت تشكل نسبة (31%) من أصول البنوك اليمنية مجتمعة. أما ودائعها فتشكل نسبة (26%) من حجم ودائع الجهاز المصرفي. كما إن تمويلاتها تشكل نسبة (45%) من حجم التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص، والقطاع العام، وهي نسبة (كبيرة) إذا ما قارناها بنسبة أصولها، وخصوم البنوك اليمنية مجتمعة.

2- أن الأزمة السياسية، والاقتصادية، والأمنية - التي تمر بها اليمن منذ عام 2011م - قد أثرت بشكل كبير على أداء الجهاز المصرفي بكامله، بما في ذلك البنوك الإسلامية. إلا أن بعض عمليات البنوك الإسلامية لم تتأثر كثيراً مثل: مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية إذ كان متوسط معدل نموها خلال الفترة (2010- 2019 م) (10%) وهي نسبة مرتفعة بالقياس إلى معدل نمو ودائعها البالغة (5%) فقط خلال الفترة، وقد استنتجت الدراسة أن ذلك يرجع إلى طبيعة نشاط البنوك الإسلامية، الذي يتميز بالاستثمار في القطاعات الحقيقية، بينما انحصر جزء كبير من استثمارات البنوك التجارية التقليدية، في شراء الأوراق الحكومية، وخاصة أذون الخزانة العامة.

3- استنتجت الدراسة - من خلال البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي اليمني، ومن خلال إدارة السياسة النقدية - أن الأزمة التي تتعرض لها البنوك اليمنية بشكل عام - والبنوك الإسلامية بشكل خاص - يعود جزء كبير منها إلى سوء إدارة السياسة النقدية: فإ، أزمة السيولة التي تعرضت لها البنوك اليمنية؛ يرجع جزء كبير منها، إلى قيام البنك المركزي بسحب السيولة النقدية من حسابات البنوك لديه، أو تجميد السحب منها. كما إن البنوك التجارية التقليدية، يعاد استثمار جزء من سيولتها في شراء أذون الخزانة العامة، بينما سيولة البنوك الإسلامية الموظفة في الصكوك الإسلامية مع الحكومة تم تصفيتها، وتجميدها في حساباتها لدى البنك المركزي: فلا هي تستثمر لصالح البنوك الإسلامية، ولا أتيح للبنوك الإسلامية سحبها وتوظيفها في مجالات أخرى. وهذا الأمر قد أثر على السيولة النقدية لدى البنوك الإسلامية، وعلى استثماراتها - وبالتالي على ربحيتها - ومن ثم على استقرار عملائها لديها.

4- بالنظر إلى معدل نمو أصول الجهاز المصرفي، ومعدل نمو أصول البنوك الإسلامية، لاحظت الدراسة أن متوسط معدل نمو أصول الجهاز المصرفي خلال الفترة (2010م - 2019م) كان (5.5%) بينما متوسط معدل نمو أصول البنوك الإسلامية خلال نفس الفترة كان (11%) أي ما يقارب ضعف معدل نمو أصول الجهاز المصرفي بكامله. ومعنى ذلك: أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة، بالمقارنة مع البنوك التجارية التقليدية.

5- لوحظ - من خلال البيانات التي توفرت - أن العمليات الخارجية للبنوك الإسلامية قد تراجعت خلال الفترة: فمن خلال بيانات الجدولين رقم (1،2) نجد أن كافة البنود في جانبي الأصول والخصوم المرتبطة بعلاقات البنوك الإسلامية الخارجية - مثل: الأصول الخارجية، وحسابات المراسلين بالخارج والاستثمارات الخارجية، والالتزامات الخارجية - قد تراجعت: فمتوسط معدل نموها إما سالب، أو متدنٍ. كما إن البنوك التجارية الأمريكية، والبنوك التجارية الأوروبية، قد رفضت الاستمرار في العمل -

مع البنوك الإسلامية اليمنية - كمراسلة لها في الخارج، خاصة بعد وضع اليمن تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وصنفت اليمن كدولة فاشلة. يضاف إلى ذلك قيام مؤسسات التصنيف الدولية برفض تصنيف البنوك اليمنية بشكل عام - ومنها البنوك الإسلامية - بدعوى أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد أدخلت اليمن ضمن الدول الراعية للإرهاب؛ ما أثر على عملياتها الخارجية.

6- إن استمرار الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية القائمة، قد أثر على أعمال البنوك الإسلامية، وضاعف من مشكلاتها، خاصة إذا لم توجد حلول لمشكلة السيولة التي تعاني منها البنوك. وما لم يقم البنك المركزي اليمني برفع التجميد عن حساباتها لديه، وإرجاع الالتزامات الخاصة بالبنوك على الحكومة، ومؤسساتها العامة، فإن مشكلة البنوك اليمنية بشكل عام - والبنوك الإسلامية بشكل خاص - قد تتضاعف في المستقبل، خاصة بعد أن أصبحت محلات الصرافة تقبل الودائع الاستثمارية من عملائها، وهذا الأمر من صميم أعمال البنوك، لا محلات الصرافة.

7- هناك علاقة بين المخاطر، والسيولة، والربحية: فارتفاع درجة المخاطر المصرفية والاستثمارية - ومخاطر السيولة بشكل عام - تجعل البنوك تحتاط بتوفير قدر من السيولة النقدية لمواجهة تلك المخاطر؛ ومن ثم فقد قامت البنوك الإسلامية برفع أرصدتها من السيولة النقدية، وأرصدتها الجارية لدى البنك المركزي، تحسباً لأي مخاطر قد تتعرض لها. وهكذا فقد بلغ متوسط معدل نمو النقد بالخزائن خلال الفترة (26%) وهو أعلى معدل نمو بين الأصول خلال الفترة، كما بلغ متوسط معدل نمو الأرصدة لدى البنك المركزي خلال الفترة (14%) ولا شك أن ذلك يؤثر على معدل أرباح البنوك الإسلامية.

8- ينظر إلى رأس المال والاحتياطيات على أنها: تمثل خط الدفاع الأول أمام التزامات البنوك لعملائها، وخاصة الودائع. ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن متوسط معدل نمو رأس المال والاحتياطيات، قد بلغ خلال الفترة (9%) وفي تقديرنا أن هذه الزيادة ترجع بالأساس إلى الزيادة المستمرة للاحتياطيات، درءًا للمخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الإسلامية، فمن خلال بيانات الجدول رقم (2%) نلاحظ أن نسبة رأس المال، والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع في عام 2019م قد بلغ (20%) بينما كانت هذه النسبة في عام 2010م (15%) وهي نسبة مرتفعة بالقياس إلى متطلبات لجنة بازل (1،2) ويستنتج من تلكما النسبتين أن الجدارة الائتمانية للبنوك الإسلامية مرتفعة. يضاف إلى ذلك أن كفاءة رأس المال في الجهاز المصرفي اليمني بكامله أدنى من ذلك؛ إذ بلغت في عام 2019م (9%) بينما كانت في عام 2010م (12%) ورغم ذلك فإن هذه النسبة، تعد فوق مستوى متطلبات كفاءة رأس المال لدى لجنة بازل (1،2) وهي (8%) ومعنى ذلك أن رفض التصنيف للبنوك اليمنية - من قبل مؤسسات التصنيف الدولية - مبعثه الوضع السياسي والأمني القائم، وليس الوضع الائتماني في البنوك اليمنية. مع علمنا أن متطلبات لجنة بازل (3) لا تستطيع البنوك اليمنية الوفاء بها؛ كون متطلباتها أوسع من متطلبات لجنة بازل (1،2) ويدخل فيها متطلبات الحوكمة بشكل عام، وهو أمر لا تستطيع البنوك اليمنية بشكل عام الوفاء به في الوقت الحاضر.

ثانياً.. التوصيات:

خَلُصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لعل أهمها ما يلي [17]

1- من الصعوبة بمكان، وضع توصيات خاصة بالبنوك الإسلامية؛ كون المشكلة عامة، ومرتبطة بالجانب السياسي والأمني: فمتى استقرت الأوضاع السياسية، والأمنية، فستعود الأمور إلى حالتها الطبيعية، وستبقى مشكلة أساسية وهي كيف يمكن إعادة أموال البنوك إلى حساباتها؛ باعتبار أن السيولة النقدية لدى البنك المركزي قد جفت، وليس لدى الحكومة فائض إيرادات، لتعيد منها السيولة النقدية التي

سحبت على البنوك. ولذلك توصي الدراسة البنك المركزي اليمني (صنعاء) أن يوجد مسالك لإعادة السيولة النقدية إلى البنوك (تدريجياً) حتى تستطيع ممارسة نشاطها، وخدمة عملية التنمية؛ لأنه بدون بنوك ذات مراكز مالية قوية، لا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية، وإعادة الإعمار.

2- توصي الدراسة، بأن تتنبه البنوك الإسلامية إلى أن مشكلة اليمن السياسية، والأمنية قد تطول، وبالتالي، فإن عليها أن تأخذ الحيطة والحذر، وتبحث عن موارد مالية تعزز بها مراكزها المالية؛ حتى لا تتعرض للأزمات المالية، وتفقد المزيد من العملاء.

3- الملاحظ أن البنوك اليمنية تتعرض لصعوبات مالية، واستثمارية داخلية، وخارجية، خاصة أن هناك بوادر دورة جديدة لفيروس كورونا (Covid19) ومن ثم فإن الدراسة توصي البنوك الإسلامية، بأن عليها إيجاد استراتيجية لبقائها، واستمرارها؛ فإن استمرار الظروف الداخلية، والخارجية (السيئة) قد يهدد بقاءها، واستمرارها.

4- إن استمرار الأزمة التي - تعاني منها البنوك اليمنية لأكثر من ست سنوات - لا شك أنه قد أكسبها قدراً من الخبرة للتعامل مع الأزمة، ولكن ماذا لو استمرت الأزمة ست سنين أخرى؟ هل ستكون قادرة على البقاء والاستمرار؟، لذلك توصي الدراسة البنوك الإسلامية بتطوير وسائل التنبؤ بما سيكون عليه الحال في ظل هذا السيناريو، ووضع خطط: طويلة، ومتوسطة، وقصيرة الأجل. لمواجهة السيناريوهات المحتملة مستقبلاً.

5- يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (1) أن متوسط معدل نمو ودائع البنوك الإسلامية خلال الفترة كان (1%) فقط، وأن معدل نمو الودائع في السنة الأخير من الفترة وهي سنة 2019م كان سالباً بنسبة (-31 %) وهذا مؤشر خطير؛ ولذلك توصي الدراسة البنوك الإسلامية - في هذا الصدد - باتباع سياستين في غاية الأهمية في آن واحد وهما: 1- سياسة المحافظة على الودائع القديمة التي لديها بالمحافظة على أصحاب هذه الودائع 2- والسياسة الثانية هي سياسة جذب المزيد من الودائع؛ حتى تستطيع البقاء والاستمرار.

6- مع العلم المسبق أن أعمال المنظمات الدولية مرتبطة بالأوضاع السياسية والأمنية - وتخضع لسياسة الدول المانحة - فإن الدراسة توصي بأن تعمل البنوك الإسلامية على جذب ودائع تلك المنظمات الدولية، خاصة أنها تأتي بالعملات الأجنبية التي اليمن بشكل عام - والبنوك بشكل خاص - بحاجة ماسة لها، في ظل الوضع القائم الذي توقفت فيه مصادر جلب العملات الأجنبية، وخاصة صادرات اليمن من النفط والغاز.

7- توصي الدراسة السلطات النقدية، بالعمل على إيجاد حل لمشكلة تعدد أسعار الصرف بين محافظات الجمهورية؛ لأن ذلك الأمر يؤثر على عمليات البنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية من ضمنها. كما ينبغي العمل على حل مشكلة تعدد أسعار الصرف في حالة ما يكون الدفع نقداً، أو يكون الدفع بشيكات؛ فإن وجود مثل هذه الإشكاليات، لا ينم إلا عن فشل في السياسة النقدية، ويضاعف من مشكلة البنوك، ويذكي من حمى المضاربة على العملات الأجنبية في البلاد، ويضعف قيمة الريال اليمني بشكل كبير.

8- توصي الدراسة السلطات النقدية، بأن توجد حلاً لتداول الطبعة القديمة، والطبعة الجديدة من العملة، ذلك أن هذه المشكلة تعد أكبر عائق أمام تدفق السيولة النقدية من وإلى البنوك. وقد رفعت من حمى المضاربة في بيع وشراء العملة اليمنية من الطبعتين، فأثر ذلك على السيولة النقدية لدى البنوك، وأوجد اضطراباً - في سعر صرف الريال اليمني - مقابل العملات الأخرى.

9- لمساعدة البنوك بشكل عام - والبنوك الإسلامية بشكل خاص - فإن الدراسة توصي البنك المركزي اليمني: برفع التجميد عن حسابات البنوك لدى البنك المركزي؛ حتى تستطيع الاستمرار في مزاولة نشاطها، وإدارة سيولتها النقدية.

10- توظف البنوك الإسلامية مبالغ طائلة في الصكوك الإسلامية لدى الحكومة اليمنية؛ إذ بلغ حجمها في نهاية عام 2019م (61) مليار ريال يمني، وقد انتهت آجالها، وتمت تصفيتها، وتم تجميد مبالغها في الحسابات الجارية للبنوك الإسلامية لدى البنك المركزي. وهذا يسبب مشكلة بالنسبة للبنوك الإسلامية؛ وبالتالي توصي الدراسة البنك المركزي: 1- إما أن يعيد هذه الأموال إلى البنوك الإسلامية 2- أو أن يعيد استثمارها في مشروعات حكومية جديدة، أسوة بأذون الخزانة العامة التي يتم تجديدها، وإعطاء أسعار فائدة عليها للمكتتبين فيها من الأفراد، والمؤسسات؛ حتى لا يكون هناك معاملة تمييزية بين البنوك الإسلامية، والبنوك التجارية التقليدية، وهو ما قد يضيع الفرصة البديلة على البنوك الإسلامية - في استثمار هذه الأموال - خاصة إذا طالت فترة التجميد.

11- بسبب الأزمة السياسية، والأمنية القائمة، وبسبب شح السيولة، تراكمت الديون المتعثرة لدى البنوك الإسلامية، وهي تزداد مع مرور الزمن. ومن ثم فإن الدراسة توصي البنوك الإسلامية، بالعمل على استرجاع هذه الديون؛ حتى لا تؤثر على أرباحها، واحتياطياتها، ومراكزها المالية. كما توصي الدراسة البنك المركزي، بمساعدة البنوك الإسلامية على استرجاع تلك الديون؛ بما يملك من وسائل ضغط على كبار التجار، ورجال الأعمال الذين تراكمت أموال البنوك لديهم.

12- تمت الإشارة سابقاً، إلى أن الصرافين قد تقمصوا دور البنوك في فتح الحسابات، وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، وهو أمر يتنافى مع طبيعة عمل الصرافين، ويضر بالبنوك الإسلامية، وغير الإسلامية. ولذلك توصي الدراسة البنك المركزي بمعالجة هذه المشكلة؛ بإلزامهم بالعمل وفقاً للقوانين المصرفية، وقانون الأعمال المصرفية. أو أن يتحولوا إلى بنوك، ويطبق عليهم قانون البنك المركزي، وقانون البنوك، والقوانين الأخرى ذات الصلة؛ حتى لا يؤثروا على أعمال البنوك، ويوسعوا من مشكلتها، وخاصة في جانب سحب السيولة النقدية، وجذب عملاء البنوك.

13- تعاني البنوك اليمنية بشكل عام - والبنوك الإسلامية بشكل خاص - من رفض البنوك الخارجية العمل كمراسلة لها لتقديم الخدمات المصرفية الخارجية لعملائها؛ ومن ثم فإن الدراسة توصي البنك المركزي، بمساعدة البنوك الإسلامية على إيجاد بنوك مراسلة للبنوك الإسلامية اليمنية في الخارج. كما يمكن للبنك المركزي، أن يعمل كضامن للبنوك اليمنية أمام البنوك المراسلة في الخارج؛ حتى تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار في نشاطها - مع البنوك الخارجية - خدمة لليمن في المقام الأول، وخدمة للبنوك ودعماً لها للاستمرار في نشاطها.

جدول رقم (1) أصول البنوك الإسلامية خلال الفترة 2010- 2019م (مليار ريال)

البنود / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة
إجمالي الأصول	631	542	702	892	842	839	853	896	1043	1115	------
معدل النمو	15	14 -	29	27	6 -	1 -	1	5	16	6	11
الأصول الخارجية	300	278	320	350	287	211	189	178	205	242	------
معدا النمو	24	7 -	15	9	21 -	26 -	10 -	6 -	15	18	1
حسابات المراسلين	46	49	69	54	51	26	29	34	39	77	------
معدل النمو	37 -	6	41	22 -	6 -	51-	12	17	15	97	7
الاستثمارات الخارجية	235	207	230	267	212	186	80	89	88	87	------
معدل النمو	53	12 -	11	16	21 -	88 -	43 -	11	1-	1 -	8 -
احتياطي قانوني	102	70	131	154	115	114	50	28	47	50	------
معدل النمو	28	32 -	87	31	25-	-----	44 -	56-	68	6	6
نقد محلي بالخزائن	9	8	11	19	21	27	12	21	33	40	------
معدل النمو	13	12 -	38	73	11	29	44 -	75	57	21	26
أرصدة لدى البنك المركزي	93	61	120	126	94	130	203	217	328	214	------
معدل النمو	12	34 -	97	5	25 -	38	56	7	51	65-	14
تمويلات	189	147	194	335	385	266	451	340	326	311	------
معدل النمو	-----	22 -	32	73	15	31 -	69	25 -	6 -	5 -	10
- القطاع الخاص	189	144	149	243	240	138	160	276	268	250	------
معدل النمو	-----	24-	3	63	1-	47-	25	72	3-	7-	8
- الحكومة	-----	3	45	92	145	128	88	64	58	61	------
معدل النمو	-----	-----	150	104	58	14-	31 -	27 -	9 -	5	24
أصول أخرى	40	46	57	62	77	47	51	64	73	89	------
معدل النمو	18	15	24	9	24	39 -	9	25	14	22	12

المصدر: الفترة 2010- 2014م مأخوذة من تقارير البنك المركزي السنوية المنشورة، أما السنوات 2015- 2019م فهي مأخوذة من بيانات غير منشورة للبنك المركزي صنعاء حتى نهاية ديسمبر 2019م، وننبه إلى أن بيانات السنوات الأخيرة تحتاج إلى تدقيق، وقد تتغير قيم البنود، والإجماليات؛ لذلك وجب التنبيه. كما إننا تجاهلنا بعض البنود في الأصول، والخصوم نظراً لضآلتها. أضف إلى ذلك، فقد قربنا البيانات إلى أقرب مليار ريال يمني؛ ولذلك فعلى القارئ - أو الباحث - أن يأخذ ذلك في الاعتبار.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

جدول رقم (2) خصوم البنوك الإسلامية خلال الفترة 2010- 2019م (مليار ريال)

البنود/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة
إجمالي الخصوم	631	542	702	892	863	885	880	841	910	919	------
معدل النمو	16	14-	30	27	3-	3	1-	4-	8	1	4
الالتزامات الخارجية	8	5	3	5	2	7	7	15	13	9	------
معدل النمو	22	37-	40-	70	60-	------	------	114	13-	31-	.3
الودائع	452	393	534	674	666	604	585	557	580	604	------
معدل النمو	13	13-	36	26	1-	9-	3 -	5 -	4	4	5
ودائع تحت الطلب	37	37	57	75	74	115	224	215	238	267	------
معدل النمو	5 -	-----	46	32	1 -	45	95	4 -	11	12	24
ودائع الآجل	103	102	135	170	211	266	252	224	228	226	------
معدل النمو	12 -	1 -	32	26	24	26	5 -	11-	2	1 -	9
ودائع الادخار	34	31	43	53	58	85	97	88	85	86	------
معدل النمو	8 -	9 -	38	23	9	47	14	9 -	3-	1	11
ودائع مخصصة	4	3	5	5	5	10	12	17	27	23	------
معدل النمو	20 -	25 -	33	-----	-----	100	20	42	59	15 -	21
ودائع بالعملات الأجنبية	273	220	293	368	317	262	251	234	229	227	------
معدل النمو	35	20 -	33	26	14-	29 -	5 -	7-	2 -	1 -	2 -
رأس المال والاحتياطي	69	67	74	93	96	75	81	87	100	120	------
معدل النمو	30	3 -	10	26	3	22 -	8	7	15	20	9
خصوم أخرى	102	76	92	121	99	63	48	40	56	54	------
معدل النمو	17	26 -	21	32	18 -	36 -	24 -	17-	40	4 -	3 -

المصـــدر: الفترة 2010- 2014م مأخوذة من تقارير البنك المركزي الســنوية المنشــورة، أما الســنوات 2015- 2019م، فهي مأخوذة من بيانات غير منشــورة للبنك المركزي -صــنعاء - حتى نهاية ديســمبر 2019م، وننبه إلى أن بيانات الســـنوات الأخيرة تحتاج إلى تدقيق، وقد تتغير قيم البنود، والإجماليات؛ لذلك وجب التنبيه. كما إننا تجاهلنا بعض البنود في الأصول، والخصوم نظراً لضآلتها. أضف إلى ذلك، فقد قربنا البيانات إلى أقرب مليار ريال يمني.

الهوامش:

1- حسن ثابت فرحان، مدخل عام حول مميزات الصيرفة الإسلامية، بحث مقدم إلى ندوة **(دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن)** البنك المركزي اليمني، معهد الدراسات المصرفية، صنعاء، أكتوبر،2020م، صـ 21.

2- وزارة الشؤون القانونية، مجموعة قوانين البنوك والمصارف، قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م، الطبعة الثالثة، صنعاء، 2009م، صـ 29.

3- المرجع السابق، صـ 63.

4- المرجع السابق، صـ 19.

5- المرجع السابق، صـ 32.

6- المرجع السابق، صـ 45.

7- المرجع السابق، صـ 20.

8- المرجع السابق، صـ 66.

9- سورة البقرة، الآيتان رقم (278،279)

10 – بلقيس أحمد الفسيل، دور البنك المركزي في الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة إلى ندوة " دور **الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن** "، البنك المركزي اليمني، معهد الدراسات المصرفية، صنعاء، أكتوبر،2020م، صـ 4.

11- قانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م، المادة رقم (3- أ) وزارة الشؤون لقانونية، مجموعة قوانين المصارف، مرجع سابق، صـ 63 .

12- المرجع السابق، صـ 66.

13- تشير بعض البيانات إلى أن حجم الصكوك الإسلامية - لدى البنك المركزي - قد بلغ حتى نهاية يوليو 2020م (91) ملياراً، ولعل هناك استثمارات جديدة في الصكوك الإسلامية من قبل بعض البنوك الإسلامية مع الحكومة اليمنية خلال عام 2020م، ينظر في ذلك: بلقيس الفسيل، دور البنك المركزي في الرقابة والاشراف على المصارف الإسلامية، مرجع سابق، صـ 8.

14 – تحسب كفاءة رأس المال وفقاً لتعليمات لجنة بازل (1،2) وتعليمات البنك المركزي اليمني كالتالي:

1- رأس المال الأساسي، ويتكون من:

أ- رأس المال المدفوع.

ب- فائض رأس المال (علاوة الإصدار إن كان هناك علاوة إصدار)

ج- الاحتياطيات القانونية والعامة.

د- صافي الأرباح غير الموزعة (تتضمن الأرباح أو الخسائر المجمعة حتى تاريخه)

2- يستبعد من رأس المال الأساسي ما يلي:

أ- المبالغ المخصصة للشهرة.

ب- المساهمات في رأسمال بنك محلي.

د- المساهمات في شركات مالية محلية.

ج- العجز في المخصصات.

3- رأس المال المساند، ويتكون من:

أ- الدين الثانوي المساند (القروض طويلة الأجل)
ب- احتياطي إعادة التقييم (45%) من احتياطي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية)
ج- المخصصات العامة.

4- إجمالي رأس المال =.....

5- كفاءة رأس المال = إجمالي رأس المال / إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

6- نسبة رأس المال إلى الودائع = إجمالي رأس المال / إجمالي الودائع.

7- رأس المال المرجح بأوزان المخاطر = نسبة كفاءة رأس المال المقررة (8%) مضروبة في إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

8- النقص أو الزيادة في رأس المال = إجمالي رأس المال – إجمالي رأس المال المرجح بأوزان المخاطر.

10- رأس المال المطلوب على الودائع = إجمالي الودائع × (5%)

11- هذا ملخص مختصر لكيفية احتساب كفاءة رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل (1،2) أما مقررات لجنة بازل (3) فلا تستطيع البنوك اليمنية تحقيقها؛ لأنه أُدخل عليها كثيرٌ، من المتطلبات والمؤشرات المصرفية، وأُدخل فيها متطلبات مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية، وهذا غير متوفر في اليمن في الوقت الراهن.

15- علي الزبيدي، واقع القطاع المصرفي، الصعوبات والتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى: **(حلقة نقاشية حول أزمة السيولة النقدية، وإشكالية التعامل بالشيكات- الأسباب ومقترحات الحل)** المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، صنعاء، مايو 2019م، صـ 7.

16- طه الفسيل، أزمة السيولة ودورها في إضعاف الثقة في الجهاز المصرفي والتعامل بالشيكات، ورقة مقدمة إلى:
(حلقة نقاشية حول أزمة السيولة النقدية، وإشكالية التعامل بالشيكات- الأسباب ومقترحات الحل)
مرجع سابق، ص6.

17- وردت أغلب هذه التوصيات في دراسة للباحث قدمها في ندوة **(دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن)** مرجع سابق، صـ 18- 20.

المراجع :

1- البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاد المغرب العربي، وقائع ندوة رقم (43) 1990.
2- البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للفترة (2009- 2014م) التقارير المنزلة في موقع البنك خلال الفترة 2015- 2019م.
3- جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان، الطبعة الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، جدة، 1984م.
4- حسن ثابت فرحان، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الأمين للطباعة والنشر، صنعاء، الطبعة الأولى،2014م.
5- خالد عبد الله محمد الخضر، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في اليمن، دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة ذمار، 2019م.
6- عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي، الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المجلد الأول، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2000م.
7- محمد أحمد السراج، النظام المصرفي الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1989م.
8- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الأساس الفكري والممارسات العملية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا،2010م.